

سماوية والمفيدة اذا حصل قاعا لعم قدره على القيام بعد
عند ان حصة وحق عند ابي يوسف لا يصح كالمجرب ويجوز البيع
عند ابي حنيفة وهو كالمجرب انما كان من جنس الارض كالتراب والصل
ويجوز بيع النواحي من العقيق والبرجور والبرجور والزرنيخ والكحل
اي التمر والمرايح هو حجر معروف من مسك والنورة
اي الكلس والمرة يفتح المص مع سكون العين وفتحها ما يشبهها
من انواع الماتية كالطمان المحرق والارزنيخ وهو ذلك وعند
ابي يوسف الاجوز بالتراب والرمل خاصة وعند النافع
واحد الاجوز بغير التراب وعند مالك يجوز الغنم والتمتع
ولا يجوز عندنا بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة
والحديد والرصاص والصفير والشمس وهو ما يطبخ ويلين
بالنار كما تحنطه وسائر كجوب والاطمة من الفواكه وغيرها وانواع
الانسان مما يشبه النار اذا لم يكن عليه غبار وان كان على
هذه الاشياء يجوز البيع بغيره عند ابي حنيفة وفي احوى الروياني
عنه في رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز البقار وما عند ابي
يوسف فيوز حال الضرورة لا حال الاختيار عند ابي حنيفة
حنيفة وهو شرط في البيع بغيره اي الوضع على الارض

او على

او على جنس الارض ولا يشترط ان يكون شيئا منها بل هو الذي
الروايات عن ابي حنيفة في احوى الروياني في احوى الروياني
او على الارض بنية لا يفسد عندهم غبارا ولا يعلق به شيء
جار عند ابي حنيفة وفي احوى الروياني عن ابي حنيفة
اما الفرق بين الصخرة وبين الذهب والفضة وهما في الحال
ان كلا المذخورين من الصخرة ومن الذهب والفضة خلقا في
الارض هو ان الذهب والفضة يدوران في النار كما في التراب
بخلاف الصخرة فانها لا تذوب فكذلك التراب ولان الذهب والفضة
وهو الاثني واللفظ الصغير الذي هو وجه الارض فانها لا تطلق
عليها اسم الارض بخلاف الصخرة حتى لو حلف لا يجزى الارض بغيره
بجانب ولو جاز على فضة او نحوها كالحث والما يتبع بالاجر فحق له
حقيقة يجوز مطلقا سواء وقا او لم يدق لانه اجزاء الارض وعند
محمد يجوز البيوع ان كان مدفوقا او افلا وهذا على المروية المشهورة
عنه في عدم جواز البيوع الذي لا غبار عليه فان الاجزاء لا يطبخ
كالجواز عليه فان كان مدفوقا او كان عليه غبار يجوز والاتفاق
ولو بيع بغيره او غيره اي بغيره فهو من الاغني الطاهر
كالشمس والبساط والتبذير نحوها او بعت العرج فان الغبار

قوله